قراءة في كتاب

الاختيار عند القُرَّاء

مفهومه، ومراحله، وأثره في القراءات

للدكتور أمين بن إدريس فلّاته

٤

إعداد

محمد مصطفى عبد المجيد

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies
www.tafsir.net

قراءة في كتاب

يُعدُّ الرجوع إلى النتاج العلمي السابق ودراسته دراسةً جادة، خطوة لها مركزيتها وأهميتها في النهوض بالعمل العلمي وتطويره، والارتقاء به نحو فضاءات أكثر ريادة وعمقًا؛ وذلك لما تُتيحه هذه الخطوة المهمّة من إدراك لمواطن القوة في هذا النتاج التي يجب تنميتها ومتابعتها، ومكامن الضعف والقصور التي يتوجب الخطو إلى تلافيها؛ ومن هنا ارتأى موقع تفسير إطلاق سلسلة من القراءات التقويمية للمؤلفات في مختلف فروع الدراسات القرآنية، آملًا من وراء ذلك الإسهام في تسليط الضوء على طبيعة واقع التأليف في حقول الدراسات القرآنية، وكشف جوانب القوة والضعف فيه، وتحديد مواطن النضج والقصور، وكذلك فتح العديد من الآفـاق البحثية، والمجالات المعرفية للباحثين والدارسين؛ عبر ما تُثيره هذه القراءات من إشكالات وملحوظات.

موقع تفسير

بيانات الكتاب

اسم الكتاب: الاختيار عند القُرَّاء؛ مفهومه، ومراحله، وأثره في القراءات.

اسم المؤلف: د. أمين بن إدريس بن عبد الرحمن فلَّاته.

عدد الصفحات: ٤٧٤ صفحة

نوع المؤلَّف: أطروحة ماجستير، بقسم القراءات بجامعة أم القرى.

الناشر: كرسي القرآن الكريم وعلومه – جامعة الملك سعود.

بيانات المؤلف:

- هو الأستاذ الدكتور أمين بن إدريس فلَّاته -حفظه الله-، من مواليد عام ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- حصل على بكالوريوس الدراسات الإسلامية من جامعة أم القرى، ثم حصل على الماجستير من نفس الجامعة وموضوعه: (الاختيار عند القراء) وهو الذي نتناوله في هذه القراءة، ثم حصل على الدكتوراه وموضوعها: (كتاب غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية للإمام ابن الجزري؛ دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى آخر باب الحاء).
- وخارج الإطار الأكاديمي فإن المؤلِّف له اشتغال كبير بعلم القراءات، وهو مجازٌ في القراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرة، وله عدة مشاركات علمية في المجال البحثي والإشراف على عدد من الأنشطة العلمية في مجال القراءات وغيرها[١].

تمهيد:

لا يخفى على المشتغلين بعلم القراءات حضورُ مصطلح (الاختيار) في كتب القراءات؛ مِن ذكر اختيارات القُرَّاء والرُواة والأئمة في بعض الأحرف القرآنية، بل لا يكادُ يكتمل التصوُّر عن القراءات القرآنية في بنائِها المُحكَم الذي استقرَّت عليه إلا بالتعرُّض لقضية الاختيار؛ حيث كان الاختيار هو صنيع القراء الأوائل، وصنيع بعض الرواة عنهم، وامتدَّ ذلك في الطُّرُقِ لكل رواية من الروايات القرآنية المعروفة.

(١) مستفاد من الموقع الرسمي لجامعة أم القرى، وموقع صفحات مشرقة.

ولا يقتصر حضور هذه القضية على كُتُب القراء فقط؛ بل كانت بارزةً لدى بعض المفسرين خاصةً المتقدِّمين منهم، وتجلَّت في تعاملهم مع بعض القراءات القرآنية، وترجيح بعضها على بعض، وتعليل ذلك بعِلَلٍ مختلفة، كما حضرت عند النحويين في اختياراتهم المبنيَّة على قواعد العربية والأصول النحوية، والتي احتلَّت مساحةً كبيرةً من الأخذِ والردِّ في العديد مِن كتب التفسير.

وهذا الحضور لقضية الاختيار -اصطلاحًا وتطبيقًا- في كتب القراءات والتفسير وغيرها يطرح عددًا من التساؤلات التي تفتقر إلى جواب: ما المراد بالاختيار؟ وما الفرق بينه وبين القراءة؟ وما الدواعي التي تدعو القارئ أو المفسِّر أن يختار بين القراءات؟ وإلى مدى يصحُّ هذا الفعل؟ وإن صحَّ فما هي ضوابطه؟

ثم إن حضور الاختيار بقوة عند المتقدمين بخلاف المتأخرين يُثير عدةَ أسئلة حول تاريخ الاختيار: متى نشأ؟ وما مراحل تطوره حتى بلغنا الصورة النهائية التي استقرَّ عليها الأمر في التعامل مع القراءات القرآنية؟ ومَن هم الذين اشتُهروا بالاختيار؟ وما أسباب شهرتهم؟ ومَن مِنهم قُبِل منه اختياره؟ ومَن رُدَّ عليه؟ وما هي معايير أهل العلم في القبول أو الردِّ؟

وبرغم أهمية هذه القضية وكثرة الأسئلة المتعلقة بها، إلا أن الناظر يلحظ ندرة المؤلفات التي اعتنت بمقاربتها والتأصيل لها والبحث في مسائلها، حيث لم تظفر المكتبة الإسلامية -ومكتبة القراءات على نحو أكثر تحديدًا- بمؤلَّفات تعالِج هذه المسألة، وتحرِّر اصطلاحاتها، وتُسلِّط الضوء على نشأتها، وتُبرِز مراحلها وأطوارها عبر التاريخ، والآثار التي نجمت عنها، إلى غير ذلك من المسائل التي ترتبط بهذه الظاهرة.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب: (الاختيار عند القراء؛ مفهومه، ومراحله، وأثره في القراءات)، وأهمية تناوله بالقراءة والتحليل، لا سيما أنه قد تصدَّى لتناول قضية الاختيار تناولًا متكاملًا من جوانب عدة، وعالج العديد من التساؤلات التي تتعلَّق بهذه القضية، حيث عرض لمصطلح الاختيار ذاته، وتتبَّع نشأة الاختيار، ومراحله عبر التاريخ، وضوابطه، وأثره في علم القراءات، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بهذه القضية.

فكيف تعامل المؤلِّف مع هذه القضية الشائكة واسعة الأطراف كثيرة المنازع؟ وكيف استطاع أن يتناولها منهجيًّا في كتابه؟ هذا ما تسعى هذه القراءة إلى بيانه والكشف عنه.

محتويات الكتاب:

لا شكَّ أن المسائلَ المتعلقةَ بموضوع البحث كثيرةٌ متشعِّبةٌ، إلا أن المؤلفَ أحسن في جمعها وتصنيفها وترتيبها، فجعل كتابه بعد المقدمة في أربعة أبواب:

الباب الأول منها تناول فيه تعريف الاختيار وبعض المسائل الاصطلاحية المتعلِّقة به، كالعلاقة بين الاختيار والتخيير، والعلاقة بين الاختيار والقراءة والحرف، كما تعرَّض في هذا الباب لنشأة الاختيار وتطوُّره، فذكر الأسباب التي أدَّت للاختيار، وقسَّم المراحل التاريخية التي مرَّ بها الاختيار إلى ثمانِ مراحل، وذكر عددًا من المصنَّفات في الاختيار بلغت ثمانين مصنفًا.

أما **الباب الثاني** فخصَّه بدراسة حُكم الاختيار وضوابطه، فبيَّن جواز الاختيار، وذكر الأدلة على ذلك من الأحاديث النبوية وغيرها، ونقل جُملةً مِن أقوال العلماء في الاختيار، ثم تعرَّض للضوابط، وقسَّمها إلى ضوابط عامة وأخرى خاصة، وعَرَض طرفًا من لوازم الاختيار ومقتضياته.

ثم انتقل في **الباب الثالث** للكلام عن أشهر أصحاب الاختيار ومناهجه، وقسَّم أصحاب الاختيار إلى ثلاثة أقسام: الأئمة العشرة أصحاب الاختيارات المشهورة المتلقاة بالقبول، ثم أصحاب الاختيارات مِن غيرهم إلى آخر القرن الرابع الهجري، ثم أصحاب الاختيار في القرن الخامس الهجري وما بعده، وفي كل ذلك يُترجِم بترجمةٍ لصاحب الاختيار تُركِّز على ما يتعلق بالاختيار والقراءات.

ثم بدا للمؤلف في كلامه عن مناهج الاختيار أن يقسِّمها إلى أربعة مناهج: المنهج الأثري، والمنهج اللغوي، والمنهج المعنوي، والمنهج الرَّسمي، وفي كل ذلك يعرِّف بالمنهج، ويذكر ما يلحق به مِن عِلَل الاختيار، ويمثِّل لذلك مِن كتب القراء والمفسرين.

ثم تناول في **آخر أبواب الكتاب** أثرَ الاختيار في القراءات، فذكر **آثارًا إيجابية** وهي: إثراء علم القراءات، وعلم الاحتجاج لها، وتمييز الضوابط الصحيحة لقبول القراءة، ثم **آثارًا سلبية** وهي: الجسارة على رَدِّ القراءات أو الطعن فيها، وإيهام المفاضلة بين القراءات المتواترة أو الصحيحة، وتسوُّر مَن ليس أهلًا للاختيار للدخول فيه.

ثم ختم كتابه بمسرد لتوصيات البحث، وخاتمة له، ثم الفهارس المشتملة على فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

هدف الكتاب:

لم ينصّ المؤلف على هدف الكتاب بوضوح، ولكن يظهر منه تقصُّده -كما هو بيِّنٌ أيضًا في عنوانه- لتناول قضية الاختيار، وبحثِها بشكلٍ شاملٍ؛ مصطلحًا وتاريخًا وأثرًا في علم القراءات.

وقد قال المؤلِّف في مقدمته بعد أن طرح عددًا من القضايا التي تعرَّض لها في كتابه: (تلك قضايا جديرةٌ بالبحث والاهتمام، لم تُطرَق بشكلٍ فيه إلمام،

ولم أرَ فيها كتابًا مُفرَدًا يفصِّلها، ويحلُّ الإشكالات المتعلقة بها، لذلك كلِّه اخترت هذا الموضوع)[1].

الإشكالات الرئيسة للكتاب:

تتمحوَّر إشكالية الكتاب حول مقاربة موضوع الاختيار مصطلحًا وتاريخًا وأثرًا في علم القراءات كما هو بيِّنٌ من عنوانه، ولا شك أن الإشكالية بهذه الصورة تبدو شديدة السَّعة، وتحتاج في مقاربتها لجهود عديدة في مناحٍ مختلفة، وإلا فَقَدَ البحثُ جدواه، وخرج بتعميماتٍ وأحكام غير دقيقة لا حظَّ لها من النظر؛ إذ لم يساندها تأسيسٌ منهجيٌّ يُمكِّن لقبولها بصورة علميَّة محرَّرة.

فكيف تعاطى الكتاب مع هذه الإشكالية وكيف قاربها؟ خاصة أن موضوع الاختيار مليءٌ بالإشكالات، والولوج إلى ساحته وجمع أشتات أقوال أهل العلم فيه تنظيرًا أو تطبيقًا يولِّد إشكالات أخرى، مما يجعل الموضوع متشعِّبًا كثيرَ الفروع.. هذا ما نبيِّنه في السطور التالية.

◈ مصطلح الاختيار:

تتوالد القضايا والمسائل في ساحات الفنون والعلوم، وتأخذ رحلتها في النمو حتى تستقرَّ تحت اصطلاحات تعبِّر عنها وتترجم عن مضامينها لدى المشتغلين بهذه الفنون، ومِن هاهنا كان البحث في قضايا الفنون وتتبع تطوراتها يستلزم بداهةً البحث أولًا في اصطلاحاتها التي تشير إليها وتعبِّر عنها حتى تتضح، ومِن ثَمَّ يسوغ دَرْس المراحل والتطورات وغير ذلك من المناحي التي يُراد مقاربتها في المسألة.

والاختيار قضية نشأت ونمت وازدهرت حتى صار هذا المصطلح عَلَمًا عليها، ولا شكَّ أن تناول موضوع الاختيار والبحث في تطوراته وآثاره يستلزم أول ما

(١) الاختيار عند القراء، ص: ٧.

يستلزم تحريرَ مصطلح الاختيار، وضبط دلالاته، لا سيما أنه رغم سعة انتشاره إلا أنه لم تُحرَّر دلالاته، ولم تُبيَّن مساحات التقاطع بينه وبين المصطلحات القريبة منه، كالقراءة والحرف والتخيير ونحوها، وكذلك لم يُحدَّد مدى القرب والبعد بين استخدام هذا المصطلح عند القراء وعند غيرهم، ومن ثَمَّ كانت البداءة بدراسته لازمة، وهو عين ما قام به المؤلف، حيث أفرد له الفصل الأول من الباب الأول الذي خصَّصه لدراسة: مفهوم الاختيار ونشأته، فانطلق أولًا من التعريف اللغوي للاختيار، ثم انتقل للتعريف الاصطلاحي الذي اعتنى فيه بفك هذه الاشتباكات بطريقة منهجية جيدة. وفيما يلي بيان لسيره في مقاربة المصطلح.

١. مصطلح (الاختيار) بين القراء وغيرهم:

إنَّ استخدام مصطلح (الاختيار) شائع في كتب الفقهاء والأصوليين والنحويين وغيرهم في غير موضوع القراءات، كما يُقال: اختيارات فلان الفقهية، أو اختار فلانٌ النحويُّ كذا، ويُراد بذلك ما رجَّحه في مسألةٍ اجتهاديةٍ الحقُّ فيها -في نفس الأمر- واحدٌ، أما الاختيارات عند القراء فلا يلزم منها اعتقاد الصواب في القراءة المختارة والخطأ في غيرها، فهو نوعٌ خاصٌّ من الترجيح لا يلزم منه تخطئةُ غيرِ القولِ المختارِ، إضافةً إلى كونه في القراءات اختيارًا مِن المرويِّ لا اجتهادًا مستقلًّا.

وقد تعرَّض المؤلف لهذا الإشكال، وسعى في تحرير هذه الفروق من خلال نقله لعدة نقولات من كتب القراء استُخدِم فيها اصطلاح الاختيار أو مشتقاته، ثم التعليق على كلٍّ منها بما يُستفاد منه، ثم استعراض تعريفات بعض المعاصرين مِمَّن كتب في القراءات، ثم استخلص من كل ما سبق بعض المعالم المهمة لتحديد التعريف الخاص بالاختيار عند القراء، ثم بعد أن تمَّ له ذلك خلص إلى تعريفٍ للاختيار عند القراء، فتجاوز النقل غير المحرَّر، أو فَرْضَ تعريف ثم تعليله، بل تعامل مع استعمال القراء

لهذا المصطلح في ثنايا كلامهم، وقام بتحليله، ليركِّب مما تحصَّل له من نتائج المراد من استخدام هذا المصطلح عند القراء في حدٍّ منطقيٍّ جامع مانع.

وقد خلص المؤلف من خلال هذا المسلك إلى أن الاختيار عند القراء يطلق على معنيين:

١- من حيث عملية الاختيار وكيفيته: (انتقاء القارئ، الضابط، العارف باللغة، طريقةً خاصةً في القراءة، منسوبة إليه، مُستَلَّةً مِن بين ما روى عن شيوخه، لِعلَّةٍ ما)[١].

٢- باعتباره نفس الوجه المختار: (ما أُضيف إلى القارئ من وجوه القراءة إضافة انتقاءٍ واصطفاءٍ، لا إضافة رواية)[٢].

وذَكَر بعض الملاحظات على التعريف تجلِّي الفرق بين الاختيار عند القراء وغيرهم، والذي اعتبره أخصَّ مِن مطلق المعنى الاصطلاحي العام.

وهذه المسألة من الأهمية بمكانٍ في النظر بعد ذلك في لوازم الاختيار وضوابطه، وإنزال اختيارات أئمة القراء والعلماء المحرِّرين منزلتَها التي أنزلوها إياها.

٢. (الاختيار)، و(القراءة) الاصطلاحية:

مِن الإشكالات المتعلِّقة بالمصطلح أيضًا: الفرق بين الاختيار والقراءة الاصطلاحية؛ فعند تأمُّل استخدامات العلماء لمصطلح الاختيار نجد أنَّ بينه وبين القراءة تقاربًا شديدًا، فهل هناك فروق بينهما؟

---

(١) الاختيار عند القراء، ص: ٣٩.

(٢) الاختيار عند القراء، ص: ٤١، وأشار في الحاشية أنَّ مَن أفاده بهذا التعريف د. محمد عمر بازمول، أحد مناقشي الرسالة.

ذهب بعض المعاصرين إلى التفريق بين القراءة والاختيار[1]، ولكنَّ المؤلف -مما تحصَّل له من نتائج مِن خلال النظر في كلام أهل العلم المنقول في تعريفه للاختيار- خَلَص إلى أنه لا فرق بين التعبير بالقراءة الاصطلاحية والتعبير بالاختيار، وأضاف إلى ذلك أيضًا استخدام مصطلح (الحرف) في بعض أحواله، كما يُقال: حرف أُبيٍّ، أو حرف عليٍّ، واعتبر أن الألفاظ الثلاثة مترادفة.

وقد ناقش المؤلف مَن ذهب إلى التفريق بين القراءة والاختيار، وأشار إلى مَلحظٍ جديرٍ بالتأمل؛ وهو أن بعض المصنِّفين في القراءات كأنهم ألزموا بعض القراءات لفظ الاختيار، ولا يُطلقون عليها مصطلح القراءة إلا نادرًا، وقد يكون ذلك لمعنًى معيَّنٍ عندهم من التفريق، واجتهد في توجيه ذلك.

٣. (الاختيار) و(التخيير) عند القراء:

كذلك مِن الإشكالات المتعلقة بالمصطلح: علاقته باصطلاح (التخيير)؛ فإنَّ القراء تارة يستخدمون عبارة الاختيار وتارة التخيير، فما العلاقة بينهما؟

بالرجوع لاستخدام المصنِّفين في القراءات فسنجد أن ثمة اختلافًا بين استخدام الاصطلاحَيْنِ، وقد تتبَّع المؤلف ذلك، وعَرض بعض النقولات التي تُجلِّي استخدامهم لهما، وخلص إلى أن استخدامهم للتخيير مقابلٌ للاختيار، فالتخيير -كما صاغ المؤلف تعريفه- هو (التسوية بين وجهين أو أكثر في القراءة بها، لمن ذُكِرَ له، مقرونٌ بالنص عليه منه، على وجهٍ لا يُنقص شيئًا من الرواية)، أما عن الفرق بينهما فيقول: (الاختيار دالٌّ على تقديم وتفضيل وانتقاء، بينما التخيير يدل على التسوية بين الأوجه وعدم اختيار أحدها)[2].

---

(١) مثل د. أحمد نصيف الجنابي، في مقدمة تحقيق كتاب: (قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين) للأندرابي، (ص: ٢٨، ٢٩)، وقد نقل المؤلف كلامه (ص: ٣٢)، وناقش التفريق (ص: ٤٢).

(٢) الاختيار عند القراء، ص: ٥٥.

ويظهر من خلال ما مرَّ معنا قَدْرُ الجهد الذي بذله المؤلف في التعامل مع مصطلح الاختيار، وكيف أنه انطلق من استخدام أهل الفن لهذا المصطلح المتداول باشتقاقاته في كلامهم، وقام بتحليله دون قفز على المعطيات، ليخلص بهذه النتائج التي يُمكن من خلالها البناء عليها بعد ذلك بصورة منهجية قويمة.

◈ الداعي إلى وقوع الاختيار:

بعد تحرير مصطلح الاختيار وقبل الولوج إلى تاريخه أو ضوابطه أو مناهجه فإن سؤالًا هامًّا يعلق بالذهن؛ وهو سؤال عن السبب الذي أدى إلى وقوع الاختيار ابتداءً، ولا شكَّ أن جواب هذا السؤال يلقي بظلاله على ما سيأتي بعد ذلك، ويؤثِّر على حسن تصوُّر المسائل اللاحقة، لذا فقد عالج المؤلف هذه القضية مباشرة بعد تحريره للمصطلح؛ حيث أفرد مبحثًا في الأسباب التي أدت إلى وقوع الاختيار، وقد أجاد المؤلف في الكلام عنها من جهتين:

الأولى: تقديم الكلام عنها بعد تحرير المصطلح مباشرة، وقبل التعرُّض للمراحل التاريخية، والخوض في مناقشة اللوازم والضوابط، فكان لهذا التقديم فائدةٌ في تكوين تصوُّرٍ أوليٍّ لخصائص المراحل التاريخية التي تأتي لاحقًا، ودواعي تغايُرِ المناهج في الاختيار، إلى غير ذلك مِن المسائل التي يُشْكِلُ تصورُها بسبب عدم وضوح الأسباب التي أدت إلى الاختيار ابتداءً.

الثانية: حُسن التدليلِ على كلِّ سببٍ من الأسباب بما نَقل عن أهل العلم، وجواب الإشكالات التي قد تتعلق ببعض الأسباب التي خلص إليها.

وهذه الأسباب التي رآها المؤلف مؤديةً إلى وقوع الاختيار يمكن اختصارها في:

١- ثبوت أحاديث التخيير في قراءة القرآن بأي حرف من الأحرف السبعة المنزلة، وعمل الصحابة بها.

٢- تشعُّب طرق القراءات وازديادها بسبب كثرة القراء من الصحابة، ثم كثرة مَن أخذ عنهم، ومَن جاء بعدهم.

٣- جمع القرآن في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإرسال المصاحف إلى الأمصار.

٤- التسهيل على آخذي القرآن، وعلى العامة.

٥- تبحُّر بعض القراء في اللغة والنحو، مما جعلهم يختارون من القراءات الثابتة مما هو أقوى وجهًا عندهم.

ولا شكَّ أن حضورَ هذه الأسباب -بما تفرَّع عنها مِن مسائلَ ومناقشاتٍ- مفيدٌ غايةَ الإفادة في جواب الإشكالات الأخرى المتعلقة بالاختيار عند القراء، والتي ناقشها المؤلف في كتابه.

◈ حكم الاختيار:

كذلك فإن مناقشة مدى مشروعية الاختيار تُعَدُّ من أبرز المسائل حضورًا عند الكلام عنه، وليس المقصود الكلام عن التصويب والتخطئة كتخطئة بعض القراءات التي لا تصح، بل عن **الاختيار من القراءات الثابتة الصحيحة**؛ فإذا كانت كل هذه الأوجه قرآنًا نزل من عند الله -تبارك وتعالى- فكيف يُختار منها؟ خاصة أن الاختيار يقتضي تقديمًا لبعضها على بعض، وهذا التقديم لا بدَّ له مِن علَّةٍ عند فاعلِه، مما يلزم منه نوعُ تفضيلٍ بين هذه الأوجه.

إن الناظر في صنيع الأئمة القراء الذين أجمعت الأمة على صحة قراءاتهم وثبوتها يجد أنهم اختاروا من الأحرف الثابتة التي نزل بها القرآن، وكانت لهم عدة اعتبارات في هذا الاختيار، وكذلك غيرهم من غير الأئمة المشهورين ممَّن كان له اختيارٌ في القراءة، فعمل الأمة على ذلك منذ بدأت تقرأ القرآن وتُقرِئه، ومنذ بدأت حركة الرواية للقرآن الكريم فيها.

وقد تعرَّض المؤلف لهذا السؤال، وتكلَّم حول حكم الاختيار وبيان مشروعيته، فذكر خمسةً من الأحاديث النبوية الدالة على مشروعية الاختيار، وعقَّب على كلِّ حديثٍ بذكر الفوائد المستنبطة منه والمتعلقة بهذه القضية، ثم ذكر خمسةَ أدلة أخرى على مشروعيته؛ منها فعل الصحابة لذلك، وإجماعهم على الاختيار عند جمع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأمة على مصحف واحد.

ثم نقل المؤلف في مبحثٍ مستقلٍّ بعضَ أقوال أهل العلم في حكم الاختيار، فذكر منها ثلاثين نصًّا، وألمح إلى بعض ما يُستفاد مِن كلِّ نصٍّ منها فيما يتعلق بالاختيار.

◈ أركان القراءة الصحيحة:

لا يخفى اتصال بحث أركان القراءة الصحيحة بموضوع الاختيار عند القراء؛ فإن هذه الأركان تأتي على رأس ضوابط الاختيار إذا أردنا أن نستنبط ونرتِّب هذه الضوابط من خلال كلام أهل العلم.

وكلام أهل العلم في كتب القراءات وكتب علوم القرآن وغيرها حول هذه الأركان كثير، ومن أشهر ما قيل فيها جمع الإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) لها في طيبة النشر في قوله:

فكل ما وافق وجه النحو ... وكان للرسم احتمالًا يحوي
وصحَّ إسنادًا هو القرآنُ ... فهذه الثلاثة الأركانُ

إلا أن دراسة موضوع الاختيار عند القراء يطرح عددًا من الإشكالات في هذه المسألة، تحتاج إلى بحث وتحرير يراعِي صنيع العلماء وتقريراتهم، فمن هذه الإشكالات على سبيل المثال:

- أيُكتفى باشتراط صحة السند في قبول القراءة مع الشرطين الآخرين، أم يُشترط التواتر بمعناه الأصولي؟

وهذا الاشتراط للتواتر شائعٌ عند المتأخرين، بل زعم بعضهم الإجماع عليه، رغم أنَّنا متى تعرضنا لقضية الاختيار تأصيلًا وتطبيقًا لن نجد حضورًا لهذا الشرط لا نصًّا من أهل العلم، ولا تطبيقًا في عملية الاختيار، ولا في اعتبارات قبولها وردِّها!

- وكذلك من الإشكالات حول أركان القراءة الصحيحة التي يُبرِزها موضوع الاختيار عند القُرَّاء: اشتراط موافقة العربية، فإن المتأمِّل في طريقة العلماء والضوابط التي قرَّروها للاختيار يجد أن الاعتراض على القراءة الصحيحة لمخالفة العربية مردودٌ عند محقِّقيهم، ولا تخفى أجوبة أهل العلم عن اعتراضات بعض النحاة على القراءات المتواترة والتي احتلَّت مساحةً من كتب التفسير اللغوي، وإن كانوا يناقشونها تفصيلًا إلا أن الجواب الكليَّ الذي تُرَدُّ له هذه الاعتراضات: أن القراءة إذا صحَّت احتُجَّ بها في اللغة، ولا يُعترَض عليها بمجرد اللغة.

فيَبرز هنا هذا الإشكال في التعارض بين اعتبار موافقة اللغة العربية شرطًا في قبول القراءة من جهة، وعدم قبول الاعتراض على القراءة إذا ثبتت بمجرد اللغة، فما محلُّ موافقة العربية من أركان القراءة الصحيحة؟

لقد اجتهد المؤلف في تحرير هذه الأركان، والتعرض لأهم الإشكالات المتعلقة بها والسعي في جوابها في كلامه عن ضوابط الاختيار تحت مبحث: ضوابط عامة، والذي خصَّه بأركان القراءة الصحيحة، أو ما وسمه بضوابط القبول.

نقل المؤلف عن عدد من أهل العلم قبل ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) كلامهم في ضوابط قبول القراءة، وعقَّب على كلِّ نقلٍ بما يُستفاد منه في ضوابط القراءة، وأجاب عن أشهر هذه الإشكالات، ومثال ذلك فيما خلص إليه في مسألة اشتراط صحة السند أو التواتر حيث قال: (وكل الأئمة القرّاء الذين نقلت عنهم هذه النقول لا ينصُّ واحد منهم على التواتر الأصولي الذي ادَّعاه بعضهم في كل فرد من أفراد القراءات،

اللّٰهُمَّ إلا ما جاء في حديث إمام الفن ابن الجزري في ذلك، وتولَّى هو الردَّ على كلامه في ذلك، والرجوع عنه إلى موافقة الأئمة السابقة)[1]، ونقل عن ابن الجزري قولَيه القديم والحديث.

وخلص المؤلف إلى أن لقبول القراءة ضابطَيْن:

الأول: ثبوت القراءة ثبوتًا يفيد العلم، وهو قسمان: ما ثبت بالتواتر فيُكتَفى فيه به، وما ثبت بالآحاد وهذا يُشترط فيه احتفافه بالقرائن التي تدل على إفادته العلم، وانتفاء العلل القادحة فيه، ومنها: حكم أئمة القراء ومحققيهم عليه بوقوع الغلط أو الوهم فيه، ومخالفته للعربية، فاعتبر مخالفة العربية قرينة دالَّةً على وَهْم الناقل أو غلطه.

الثاني: موافقة الرسم العثماني الذي وقع عليه إجماع الصحابة.

وهي نتيجة جيدة قد يوافَق المؤلف فيها أو يُخالف، إلا أنها جهد مميَّز في جمع أشتات أقوال أهل العلم، ومحاولة العناية بضبطه وتحريره، والنظر في لوازمه مع استحضار صنيع القراء والأئمة، وعدم الاكتفاء بالنقل غير المُحرَّر.

◈ على أي شيء يكون الاختيار؟

الناظر في الاختيارات -المقبول منها والمردود- يجد أن اعتباراتها متعددة، والكلام هنا ليس عن دواعيها وأسبابها التي دعت إلى الاختيار ابتداءً؛ وإنما عن آلية الاختيار واعتباراته، وقد انطلق المؤلف من صنيع القراء أنفسهم لا من افتراضات أو احتمالات عقلية، فذكر أنه مِن خلال نظره في تراجم أصحاب الاختيار ومِن خلال النماذج والأمثلة الدالة على تطبيقاتهم العملية في الاختيار قد لاح له أنه يمكن حصر مناهجهم في الاختيار في أربعة مناهج عامة:

(١) الاختيار عند القراء، ص: ١٩٦.

١- المنهج الأثري: الذي يعتمد الأثر والنقل والرواية في الاختيار.

٢- المنهج اللغوي: الذي يعتمد على اللغة وفصاحتها في الاختيار.

٣- المنهج المعنوي: الذي يعتمد على معنى الآية وتفسيرها في الاختيار.

٤- المنهج الرَّسمي: الذي يعتمد على قضية تتعلق برسم المصحف العثماني.

وأَلحق بكل منهج من المناهج الأربعة ما يقاربها من صور اعتبارات الاختيار لدى القراء، مع التمثيل لكلٍّ منها بعدد من الأمثلة.

ويظهر من خلال ما سبق أن المؤلف بذل في كتابه وفي تحرير القضايا المتصلة به جهودًا كبيرة، وهو ما سنزيده جلاءً في السطور التالية.

أبرز مزايا الكتاب:

أبرز العرض الموجز لمحتويات الكتاب والإشكالات الهامة التي تعرَّض لها مدى أهمية هذا الكتاب، وحسن تعاطي المؤلف مع الموضوع: بحثًا وترتيبًا ومعالجةً، إلا أننا سنحاول هاهنا تكثيف مزايا الكتاب لتتضح بصورة أكثر وضوحًا، وسنقسمها إلى مزايا منهجية وأخرى فنية.

من المزايا المنهجية:

١- عناية المؤلف بتحرير المسائل والتأصيل لها، بدءًا من تحرير محل النزاع بدقة، مرورًا باستعراض معطياته وتمييز درجة الإشكالات، انتهاءً بالنتائج المحرَّرة المنضبطة، والتي إن اختُلف مع بعضها إلا أنه لا بدَّ مِن التسليم بانضباط المنهج العلمي الذي تعامل به المؤلف مع هذه المسائل.

وأمثلة ذلك مبثوثة في كل فصول الكتاب، خاصة في الفصول التي تعرضت للإشكالات المشار إليها سابقًا.

٢- من أبرز ما يلمحه القارئ لهذا الكتاب عدم قَفْزِ كاتبه على الأفكار إلى النتائج، بل ربما أطال في صفحات حتى يصل إلى نتيجة كان من الممكن أن تُحصَّل دون ذلك، وهي في هذا المقام مزيَّة لا عيب؛ فهو يبني بناءً تستقرُّ فصولُه اللاحقةُ على سابقتها، فالعناية بتأصيلها وتثبيتها بقوة في غاية الأهمية في بحث المسائل اللاحقة عليها والمتفرعة عنها بعد ذلك.

ومثال ذلك: طريقته في تحرير اصطلاح الاختيار والتي أشير إليها لاحقًا، حيث قدَّم عددًا من النقول عن أهل العلم استخدموا فيها الاصطلاح أو أحد اشتقاقاته، ثم استعرض بعض تعريفات المعاصرين وقام بتحليلها، ثم استخرج ما وصفه بالمعالم المهمة في الاختيار من خلال ما سبق، إلى أن خلص في النهاية إلى اختياره في تعريف الاختيار، ثم تعرض للاصطلاحات الأخرى المقاربة له، وبحثها وبيَّن علاقتها بالاختيار، وهكذا في طول الكتاب في تعامله مع المعطيات والنتائج.

٣- التركيز في موضوع البحث وعدم التفرع، فلا شكَّ أن مثل هذا الموضوع تشتبكُ معه كثيرٌ من المسائل الأخرى، التي ربما لو تعرَّض لها المؤلف لتفرَّع بموضوعه تفرُّعًا يشوِّش على مقصوده الأساس من الكتاب، وقد أحسن المؤلف في تمييز هذه المسائل وعدم التفرُّع إليها، وبدا هذا واضحًا في أكثر من موضع، بل ربما نصَّ على ذلك.

ومثال ذلك: ذَكَر أنه من الأسباب التي أدت إلى الاختيار: جمع القرآن في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولأول وهلة قد يبدو للقارئ أن هذا لازم أحد أقوال أهل العلم في صنيع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جمع المصحف، وربما تفرَّع الكلام إلى هذه المسألة ببيان أقوال أهل العلم فيها، ولكن لننظر ما كتبه المؤلف في هذا الموضع:

قال: (أولًا: كون عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يقتصرون في هذا الجمع

على أوجه معينة من الأحرف السبعة، سواء قلنا: إنه حرف واحد، أو ما احتمله رسم المصحف من الأحرف السبعة، أو ما ثبت في العرضة الأخيرة، فالمهم أنه اقتصار على شيء معين مما ورد من قراءات القرآن، فهذا بحدِّ ذاته يُعد اختيارًا بالمفهوم العام)[1]، فلم يتعرَّض المؤلف لمسألة صنيع عثمان في الجمع، ولو كان تفرَّع إليها وإلى غيرها من المسائل الكثيرة المتشابكة مع هذا البحث لأثقل البحث، ولكنه أحسن في فك هذه الاشتباكات، وتسليط الضوء على الوجه المراد من كل مسألة في موضوعه، وهذا مما يُحمد للكتاب ومؤلفه.

٤. كثرة الأمثلة والتطبيقات في كل مسألة أصلية أو فرعية تعرَّض لها المؤلف في الكتاب، مع تنوُّع مصادرها، وحُسن العزو لها.

٥- يلمس القارئ لكتاب (الاختيار عند القراء) أثرَ تخصص المؤلف في الكتاب، وانشغاله بالقضية لسنوات؛ فعُمق التناول للمسائل والإشكالات ليست وليدة إعداد البحث، وقد أشار المؤلِّف في مقدمة الكتاب إلى عنايته بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ منذ صغره، وإتمامه حفظه وهو في المرحلة الابتدائية، وانشغاله بعلومه تعلُّمًا وتعليمًا من سن مبكِّرة.

وأخيرًا فعلى الرغم من اتساع إطار موضوع الكتاب حيث عالج الاختيار بصورة واسعة جدًّا تتناول مصطلحه وتاريخه وآثاره وغير ذلك مما يشكِّل عادةً مغمزًا منهجيًّا في كثير من الدراسات ويُضعف من جدواها؛ إلا أن طول خبرة المؤلف، ومعايشته لهذا الموضوع، وصبره الطويل على تحرير قضاياه والذي أخذ منه سنين عددًا بحسب عبارته = دفع عنه إشكالات مثل هذا الاتساع في حدود البحث، وجعل مقاربته لموضوعه مقاربة متينة تتسم بالجودة والتحرير.

(١) الاختيار عند القراء، ص: ٦٤.

ومن المزايا الفنية:

١- حسن أسلوب المؤلف، وجودة لغته.

٢- حسن تبويب الكتاب وتقسيمه، وكذلك الترتيب للأبواب والفصول والمباحث.

٣- لم يكتفِ المؤلف في تلخيص أفكاره بنتائج البحث في آخر الكتاب؛ بل عقد خلاصة في نهاية أكثر الفصول تستعرض أهم نتائج الفصل، وهو مفيد ونافع في الانتقال من فصل إلى آخر.

٤- سِوى خطة البحث ومنهجه اللذين حوتهما مقدمة الكتاب فإن بعض الأبواب والفصول افتقرت إلى توضيح منهج جزئي تفصيلي، فاعتنى المؤلف بتوضيحه في مداخل الفصول التي تحتاج إلى ذلك.

٥- أفصح المؤلف عن بعض الضوابط الفنية في كتابه في مقدمة البحث، والتزمها في طول الكتاب حتى فيما يتعلق بعلامات الترقيم، كما في مغايرته في أقواس الآيات بين القراءات المتواترة والشاذة.

أهم الملاحظات:

لا يخلو عملٌ بشريٌّ مِن ملاحظات مهما سُعي في تكميله، ومثل هذه الملاحظات تتفاوت فيها الأنظار، وتختلف فيها الآراء، ولا يُنقص ذلك مِن قدر هذا العمل.

وقد بدت بعض المآخذ على الكتاب، منها ما هو منهجي وما هو فني:

من المآخذ المنهجية:

١- وقوع تكرار كثير في الكتاب، مما سبب تشويشًا وإرباكًا لدى القارئ، سواء من النقول عن أهل العلم أو مِن كلام المؤلف نفسه، وكان يكفي في أكثرها الإحالة على ما سبق، أو الاقتصار على محل الشاهد.

وأمثلة ذلك كثيرة في الكتاب، ومنها لا على سبيل الحصر:

- ما خلص إليه في ضوابط القراءة: ذكره (ص:٢٠٠-٢٠١) فيما يزيد عن عشرين سطرًا، وأعادها في خلاصة الفصل (ص:٢٣٨) وفي نتائج البحث (ص:٤٥٣) وهذان الموضعان لا إشكال فيهما، ولكنه أعاد الكلام عن ضوابط القراءة (ص:٤٠٩) في أكثر من عشرين سطرًا، وفي (ص:٤٣٥) أعادها أيضًا في عشرين سطرًا، فضلًا عن مواضع أخرى أعادها فيها بأقل من هذا، ومثل هذا كثيرٌ، وتكفي فيه الإحالة.

وكذا ما خلص إليه في التفريق بين الاختيار والتخيير، والنقل عن ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في عدم اختياره حرفًا له، والنقل عن أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في أصناف الحَمَلة، وغير ذلك الكثير ينقله في أكثر مِن موضع بطوله، ولو اختُصر كلُّ هذا أو اكتُفي فيه بالإحالة لكان أجود.

٢- في الباب الأول (مفهوم الاختيار ونشأته) عرض مبحثًا في الفصل الثاني بعنوان: المصنَّفات في الاختيار، ثم في الباب الثالث (أشهر أصحاب الاختيار ومناهجه)، عقد الفصل الأول في أصحاب الاختيار، فوقع تكرارٌ وتداخلٌ كبير بينهما، ولا شكَّ أنهما غير متطابقين؛ فربَّما كان صاحبُ الاختيار غيرَ مصنِّف، أو كان مصنِّفٌ ليس له اختيار، إلا أن ثمَّة اشتراكًا بينهما في أصحاب الاختيار مِن المصنِّفين، وقد أدَّى هذا التداخل إلى تكرار لا داعيَ له، وكان من الممكن تجنُّبه.

وربما لو استغنى المؤلف عن الكلام عن المصنفات في الاختيار بهذا التفصيل في الباب الأول، أو اكتفى بعرض موجز لبدء التأليف فيه بما يحتاجه الكلام عن النشأة فقط دون هذا السرد الطويل، ثم جمع المصنَّفات في الموضع الثاني تحت عنوان: (أصحاب الاختيار والمصنِّفون فيه)، وقسَّمهم إلى ثلاثة أقسام: أصحاب الاختيار ممن صنَّف فيه، وأصحاب الاختيار ممن لم يصنِّف فيه، ومن صنَّف ولا يُعلم له اختيار = لكان ذلك أكثر تركيزًا وأبعد عن التكرار الواضح بين الموضعين.

٣- في الباب الثاني (حكم الاختيار وضوابطه) وفي الكلام عن ضوابط الاختيار ذكر في الضوابط الخاصة تسعة ضوابط، أعاد ترتيبها واستيعابها في الباب الثالث في كلامه عن مناهج الاختيار، مع تكرار كثير من النقول، أو التشابه بينها، وكان يكفي أن تكون في موضع واحد، أما محل هذا الموضع من الكتاب فيتبيَّن بعد الملاحظة الآتية.

٤- **ما ذكره المؤلف في الضوابط الخاصة للاختيار لا يصح وصفه بالضوابط، بل هي أقرب للعلل والأسباب لا الضوابط**، وعدم التمايز هذا أدى به إلى نوع اضطراب في عبارته للتأكيد على أن مراده بالضوابط الخاصة العلل والأسباب، فقال في الموضع الأول: (الضوابط الخاصة ونعني بها أسباب الاختيار عند الأئمة)[١]، ثم قال: (من ضوابط الاختيار الخاصة التي هي علله وأسبابه..)[٢]، وهكذا في خلاصة الفصل ونتائج البحث والمواضع التي أحال فيها على ذكر هذه الضوابط، مما يدل على شيء من الاضطراب في التعبير عن هذه العلل والأسباب بالضوابط، وهما متباينان.

وحتى يتضح المراد فإن من أمثلة هذه الضوابط التي ذكرها المؤلف: (دلالتها على المعنى أكثر من غيرها عند من اختارها)[٣]، (لأنها أوضح من غيرها في الدلالة على الفرق بين المعاني)[٤]، (لزيادة الحسنات والأجر فيها بزيادة الحروف)[٥]، فهل هذه ضوابط؟!

كان الأولى بالضوابط أن يُذكر -على سبيل المثال- ما يُقابل الآثار السلبية للتعاطي الخاطئ مع الاختيار والتي أفرد لها آخر فصول الكتاب[٦]، كالكلام عن عدم ردِّ ما لم يقع عليه الاختيار إذا كان من القراءات الثابتة، وألا يكون الاختيار

(١) الاختيار عند القراء، ص: ٢٠٣.
(٢) الاختيار عند القراء، ص: ٢٠٤.
(٣) الاختيار عند القراء، ص: ٢١٢.
(٤) الاختيار عند القراء، ص: ٢١٤.
(٥) الاختيار عند القراء، ص: ٢٢١.
(٦) الاختيار عند القراء، ص: ٤١٩-٤٤٧.

-المقتضِي للتفضيل- مسقِطًا للقراءة الأخرى، أو يكاد يسقطها، وأن يكون الاختيار ممَّن هو أهل لذلك، إلى غير ذلك من المسائل التي هي أولى بوصف الضوابط، وبعضها يحتاج إلى مزيد تحرير وبسط عمَّا أجمله في التعليق على هذه السلبيات في الفصل الأخير.

وحينها فربما يكون تقسيم الضوابط إلى عامة وخاصة، ثم محلُّها من البحث = مما يحتاج إلى إعادة نظر مرة أخرى.

٥. ذكرنا في مزايا الكتاب عدم تفرُّعه إلى المسائل المشتبكة مع موضوع البحث مما لا يؤثِّر في تناوله ونتائجه، وإن كانت هذه مزيَّة في بعض المسائل إلى أنها امتدَّت إلى:

- مسائل لها تعلُّق بالبحث وإن كانت ليست من صُلبه، إلا أن عرضها مقرَّرةً مجملةً مُشكِل.

- مسائل لها تعلُّق بصُلب البحث، ساقها مجملةً ومرَّ عليها دون تفصيل.

فمثال المسائل التي لها اتصال بالبحث وليست من صُلبه مما أجمل: قوله في جمع عثمان: (لم ينقط ولم يُشكل، محافظة على أصله، وليحتمل الأوجه المقروءة)[(١)]، وفي هذا التعليل نظر، خاصة مع شهرة كون الشكل مُحدَثًا بعد زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والنقط كذلك عند بعض أهل العلم، وإن قيل بأن له أصلًا في الكتابة العربية القديمة فإن ضبطَه وإطْرادَه في الكلام لم يكن متحقِّقًا إلا في زمن متأخِّر عن زمن كتابة المصاحف العثمانية.

ولهذه المسألة نظائر في الكتاب كان الممكن إذا كان للمؤلف فيها رأي أو مقدمات بنى عليها هذه النتائج أن يشير إلى ذلك في الحاشية، أو إن كان ناقلًا أن

(١) الاختيار عند القراء، ص: ٧٦.

يعزو هذا الكلام.

ومثال ما تُرك دون تفصيل مع كونه من صلب البحث: الكلام في مسألة الاحتمال في موافقة الرسم العثماني، فقد جاء ذكرها عابرًا، مع أنها في صلب الكلام عن أركان القراءة الصحيحة، أو ما عنون له: بضوابط الاختيار العامة.

ومثلها: مسألة ما خالف رسم المصاحف العثمانية مما هو ثابت في القراءات العشر لم يتعرض له بالذكر، وهذه مسألة في صلب الكلام عن أركان القراءة الصحيحة ربما كان من اللازم مناقشتها، وإن كان المؤلِّف يعتبرها مما يندرج في احتمال الرسم العثماني على سبيل التوسُّع فإنَّ هذا الاعتبار كان مفتقرًا إلى بيانٍ.

٦- عقد المؤلف ملحقًا سرد فيه أسماء ٧٣ شرحًا من شروح الشاطبية (من ص:٤١١-٤١٧)، وربما كان لا محلَّ لهذا السرد الطويل في البحث سوى في الكلام عن المصنفات في الاختيار، فكان من الممكن الاكتفاء بالإشارة إلى كثرة شروح الشاطبية عند ذكرها دون هذا السرد غير المرتبط بموضوع البحث.

ومن المآخذ الفنية:

١- كتابٌ مثل هذا الكتاب العامر بأسماء الأعلام من القراء وغيرهم يفتقر إلى فهرس للأعلام، وهو مهم في مثل هذا البحث، ولا يُكتفى فيه بموضع الترجمة للعَلَم؛ بل تُحصر مواضعه، وقد خلا الكتاب عن فهرس للأعلام.

٢- هناك بعض الكتب المركزية المذكورة في الكتاب؛ كالأرجوزة المنبهة للداني (ت ٤٤٤هـ)، وحرز الأماني للشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، والنشر لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، وغيرها، وقد أكثر المؤلف النقل عنها في طول الكتاب، فكانت تحتاج إلى تعريف بها، ولو في مُلْحَق مستقل، وعدم الاعتماد على كون القارئ متخصصًا في القراءات، بل ربما كان التعريف بها أولى من التعريف ببعض الأعلام في الكتاب.

الخاتمة

موضوع (الاختيار) عند القراء من الموضوعات المركزية في علم القراءات، وله اتصال بعلمَي التفسير والنحو، فضلًا عن عدد من القضايا المنهجية المهمة في علوم القرآن، وما زالت مجالات البحث فيه رحبةً واسعةً، وهذا الكتاب يُعَدُّ من أجود الدراسات المعاصرة الجادَّة في هذا الموضوع، وقد خلص إلى عدد من النتائج المهمة، التي يُمكن أن يُستدرك عليها بالزيادة والنقص والردّ، من خلال دراسات جادَّة للاختيار عند الأئمة، كما أوصى المؤلف في ذيل نتائج البحث بإعداد دراسات مفصَّلة عن منهج كل إمام من أئمة الاختيار في اختياره، والذي سيكشف عن مناهج أهل العلم في الاختيار بصورة أكثر دقة، وضوابطهم في قبول الاختيارات وردها، إلى غير ذلك من المسائل المهمة التي تعرَّض هذا الكتاب القيِّم لها بصورة عامة، مما يُعد تكميلًا لمباحثه وتفريعًا عليها.

وإن كانت من توصية متعلقة بهذا الكتاب: فهي توصية باطلاع المتخصصين عليه، والاستفادة منه في تكميل المسائل المشتبكة مع موضوعه مما لم يتعرَّض له المؤلف، وتسليط الضوء على منهجية الكاتب في مقاربة الإشكالِ محلِّ الدراسة، والتي حاولت هذه القراءة الكشف عنها، وكذلك توصية باختصاره وتهذيبه لتقريبه وتيسيره على الدارسين.

ونسأل الله أن يلهمنا رشدنا، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح.